

نقد العقل السوري المعارض

محمد سيد رصاص *

كان هناك عودة إلى بناء السياسة عند كل المعارضين السوريين بدلالة «الذات» الذي رأوه في «الحراك» وفي البعد عن «الاستعانة بالخارج» بحكم قوة الداخل المتحرك في الشارع ضد السلطة، وبعد فشل ذلك الحراك الداخلي في إحداث تغيير داخلي. كما حصل في تونس (14 كانون الثاني 2011) والقاهرة 11 شباط 2011 - رأينا عودة قوية عند أغلب المعارضين، ما عدا «هيئة التنسيق الوطنية»، نحو بناء السياسة بدلالة «الأخر» ونحو «نزعة الاستعانة بالخارج»، وقد

كانت نزعة واحدة بحكم أن هذا «الأخر» كان هو «الخارج الأميركي - التركي». منذ خريف 2011، أضيفت نزعة جديدة إلى المعارضة السورية وهي عدم قراءة ميزان القوى كأساس في بناء السياسة، بوصف الأخيرة «عملية إدارة للممكّنات». وقد ساعد اجتماع «الرهان على الخارج» مع «العنف المعارض المنظم البادئ في خريف 2011» على تلغيم «نزعة إرادية» على «نزعة إدارة الممكّنات». وكان دخول المنشقين عن المؤسسة العسكرية - وهم الجدد على العمل

السياسي - و«معارضين ربع الساعة الأخير» وخاصة من المثقفين والإعلاميين و«المنشقين المدنيين عن النظام من أصحاب المناصب السابقة» - الذين يستخدمون التطرف المعارض لنظامهم السابق كغشالة لغسل أوساخهم الماضية - بمثابة عوامل إضافية ساعدت على هزيمة «نزعة إدارة الممكّنات» في المعارضة السورية. يضاف إلى هذا، ارتباط معارضين سوريين كثر بدول كبرى أو إقليمية رأت أن نشوب النزاع السوري يخدم أجنداتها الخاصة. كل تلك الدول كانت

في معارك الراموسة اصبح المعارضون العسكريون المنضمون الى «الهيئة العليا للمفاوضات» ضمن كيان عسكري واحد مع «النصرة»، (الناضول)



في عام 1980، عندما طرحت المعارضة السورية بشقيها الإسلامي والديموقراطي برنامجيها، كان ذلك بدلالة «الذات» وليس بدلالة «الأخر». كذلك عندما قام الشق الديموقراطي من المعارضة (التجمع الوطني الديموقراطي) في عام 1989، بتغيير البرنامج من «التغيير» نزولاً إلى «الإصلاح»، فقد كان هذا أيضاً من خلال دلالة «الذات» وممكّناتها. لم يعد الأمر كذلك في مرحلة «العهد الجديد» إثر وفاة الرئيس حافظ الأسد في 10 حزيران 2000، حيث بدأ نهج، ما زال يسود أغلب المعارضة السورية (الظاهرة الاجتماعية تصبح ظاهرة عندما تأخذ أكثر من النصف من الحالة الاجتماعية المعنية)، يتم فيه بناء السياسة بدلالة «الأخر»، لتتحرك الذات وتبني تصوراتها وبرنامجها من خلاله. أول ما بدأ هذا عند «التجمع الوطني الديمقراطي» - ما عدا رياض الترك - وعند «جماعة الإخوان المسلمين» و«لجان إحياء المجتمع المدني» لما بنوا سياستهم على أساس «وجود تيار إصلاحي في القصر الرئاسي ضد التيار المحافظ الموجود عند الحرس القديم».

وحتى خاب رجائهم من «الأخر» ضمن السلطة السورية، اتجه معظم هؤلاء - ما عدا «حزب الاتحاد الاشتراكي» والمعارضون في «الحزب الشيوعي - المكتب السياسي» - إلى «نهج الاستعانة بالخارج»، وبناء السياسة بدلالة «الأخر» (رأوه عند الأميركي المحتل لبيغداد في 9 نيسان 2003)، للاستعانة به لإحداث تغيير داخلي سوري على غرار ما فعلت المعارضة العراقية ضد صدام حسين، بسيناريو عسكري أم بغيره. كان الملفت سقوط رياض الترك في نزعة بناء السياسة بدلالة «الأخر الأميركي» وتزعمه لهذه النزعة السورية الجديدة.

كان تكوين «إعلان دمشق» (16 تشرين أول 2005) في هذا الاتجاه، نتيجة اجتماع النزعتين المذكورتين وتسيدهما في صفوف المعارضة السورية، التي تشجعت بعد ما جرى في بغداد (9 نيسان 2003) وبيروت (14 آذار 2005). عندما خاب رجاء هؤلاء في تكرار التجربتين البغدادية والبيروتية في دمشق بحكم الاتجاه الأميركي إلى «تغيير سياسات النظام السوري وليس تغييره»، استمروا على تلك النزعتين، وهو ما ظهر في بيان «الأمانة العامة لإعلان دمشق» (5 أيلول 2008) بخصوص زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى دمشق، وفي مقابلة رياض الترك مع وكالة «رويترز» (31 أيار 2009)، حين ظهرت مراهنات على أن انفتاح ساركوزي ونظيره الأميركي باراك أوباما على السلطة السورية ستكون له انعكاسات إيجابية على الداخل السوري من حيث تخفيف القمع عند السلطة.

بعد فاصل قصير، استمر بين ما حصل في درعا يوم 18 آذار 2011 وبين أيلول 2011،

«السلطة» وعلاقتها بالعنف الرمزي والمادي

معتز حيسو *

حدّد كارل ماركس علاقات العنف والعنف الرمزي «بكونها آثارا لأيديولوجية المهيمنة، التي توطن علاقات القوة لتضفي عليها شرعية المهيمن». فيما رأى بيير بورديو أن العنف الرمزي يقوم على «فرض دلالات معينة، بوصفها دلالات شرعية، حاجباً علاقات القوة التي تؤصل قوته، مضيئاً إلى علاقات القوة هذه قوته الذاتية المخصوصة»، أي ذات الطابع الرمزي المخصوص. ويعتبر أن النظام التربوي والتعليمي يشكل بوابة يتم من خلالها إعادة الإنتاج الثقافي المرتبط بنقياً وعضوياً بالسلطة. والعنف الرمزي، كما يصفه برنارد راسل، «يؤمن من خلال العمل التربوي المحافظة على استمرار التعاليم الدينية والعادات والتقاليد، وأيضاً النموذج السياسي والثقافي للسلطة الدينية والدنيوية... فقبل أن يعي المرء ثقافته يكون قد تربي على معاييرها التربوية والأسرية والتعليمية...». فالسلطة التربوية تعمل

من داخل العملية التربوية على ترسيخ التعسف الثقافي في إطار علاقة اتصال تربوية لا تنتج آثاراً خاصة، إلا بمقدار ما يظهر تعسف مضمونها القائم على ترسيخ مفهوم السلطة.

في السياق، فإن حجم السلطة التي تتمتع بها المؤسسة التربوية يبقى ضمن حدود وأطر تحددها السلطة السياسية، وبمستويات وأشكال تتناسب مع ما يُعاد إنتاجه من المبادئ الأساسية للتعسف الثقافي الذي تنتجه السلطة وتعمل على تمكينه تربوياً. بهذا المعنى، تساهم التربية المدرسية المتصلة بالسلطة السياسية وسلطة العقائد الأيديولوجية، ومنها الدينية، في تكريس مفاهيم الطاعة والإذعان والخضوع والتسليم... وذلك يقيد الاشتغال في حقل التغيير المفاهيم السائدة، ويتجلى ما سبق في إخضاع المؤسسات التربوية لمعايير الفئات المسيطرة، ووفق أشكال تتنجح لها السيطرة الرمزية، الداعمة لاستمرارها. إذا قاربنا ما سبق مع العملية التربوية في بلداننا، نرى أنها ممثلة بتجليات العنف

الرمزي، والأخطر أنها تؤصل نفوذ نموذج تعسفي يتناسب مع نمط سلطة سياسية تعسفية يعتمد علاقات العنف الرمزي والقوة الزجرية. وكلاهما يتجلى من خلال أشكال علاقات السلطة الأبوية كونها أحد الأشكال المهيمنة. ويندرج ذلك في سياق إعادة إنتاج سلطة الأب الكلية، التي يمثلها غالباً الزعيم السياسي ورجال الدين والمال... ويعمل هؤلاء على احتكار الشرعية الثقافية المهيمنة. ولا تنحصر إعادة إنتاج العلاقة الأبوية السلطوية بأشكالها المتوارثة على الفئات المهيمنة. فهي تبدو جلية في أوساط الفئات الاجتماعية المهمشة، وأيضاً مثقفها. وتجليات العنف الرمزي لا تنحصر في بلداننا العربية والبلدان الأخرى. فالبلدان الغربية ينتشر فيها الكثير من مظاهر العنف الرمزي: بين البيض والسود، بين السكان المهاجرين والأصليين، إضافة إلى تجليات ترتبط بخلافات دينية، وأخرى لها صلة ببنية السلطة وممارساتها. فالعنف الرمزي يمثل ويكثف العلاقة الاجتماعية التي تستبطن العنف المادي

المباشر، الذي يتم إظهاره رمزياً في سياق العلاقات اليومية المتشعبة والمتداخلة. وفي حالات كثيرة تكون تعبيراً عن أشكال وعي متوارث. وفي مجتمعنا يكشف ذلك طبيعة العلاقة الذكورية داخل الأسرة، وأيضاً داخل مؤسسات الدولة وبينها. وبالتالي تُعبّر الممارسات الحاملة للعنف الرمزي عن وعي وثقافة أيديولوجية عقائدية وسياسية يتم إعادة إنتاج المهيم منها أو الضروري من منظور سلطوي، ما يعني أن العنف الرمزي ينتشر بنسب وأشكال مختلفة ومتباينة في تفاصيل العلاقات الاجتماعية كافة. ولذلك علاقة مباشرة بالعنف المادي المؤسس للعنف الرمزي والكامن فيه. وثانياً كونه يُعبّر عن أيديولوجيات لا تزال تعمل على إعادة إنتاج العنف الرمزي، وفي حالات محددة العنف المادي المباشر. ويتجلى النمط الأخير في ما نشهده من عنف تمارسه غالبية أطراف الصراع في سوريا، وخصوصاً المجموعات الجهادية، ما يعني أنه يُعبّر عن تركيبة وبنية أيديولوجيات السائدة منها، وأيضاً التي يخضع منها للاضطهاد والتمييز.